Cambridge International

Professional Research Thesis

Titled

International jurisdiction and its implications for the protection of human rights in the war on Palestine.

Researcher

Naji Ahmed Ali Ahmed

Supervisor signature

2024

Research intellectual property rights reserved to Cambridge International College

عنوان الرسالة:

الاختصاص القضائي الدولي وانعكساتة على حماية حقوق الإنسان في الحرب على فلسطين .

اسم الباحث:

ناجى احمد على .

سنة التقديم

٢٠٢٤.

SUMMARY

تشهد العلاقات الدولية في العصر الحديث تزايدًا ملحوظًا في التعاون والتبادل الاقتصادي والثقافي بين الدول، ومع ذلك، فإن هذا التفاعل المتنوع يُحدث تحديات قانونية تتطلب التفكير العميق والدراسات المعمقة لفهم أبعادها ومعالجتها. من بين هذه التحديات، يبرز تأثير تنازع القوانين الدولية على التنفيذ وتنازع الاختصاص القضائي كموضوع أساسي يستحق التفحص والدراسة.

إن الفهم الكامل لأبعاد التنازع القانوني يتطلب إلمامًا بمفهوم التنازع القانوني نفسه، والذي يشير إلى الصراعات والخلافات التي تنشأ بين القوانين الوطنية للدول في مواجهة القوانين الدولية. يعتبر هذا التصادم بين النظم القانونية الدولية والوطنية نتيجة لتباين القيم والمبادئ القانونية المتَّبعة في هذه الأنظمة المختلفة.

تتمثل التحديات الرئيسية التي يطرأ عليها التنازع القانوني في ضرورة تحقيق التوازن بين سيادة الدول والالتزام بالالتزامات الدولية. فعلى الرغم من أهمية الحفاظ على سيادة الدول، إلا أن الالتزام بالقوانين الدولية يشكل جزءًا أساسيًا من تحقيق التعاون الدولي وتحقيق السلم والأمان على الساحة الدولية.

عليه، يهدف هذا البحث إلى استكشاف تأثير تنازع القوانين الدولية على التنفيذ وتنازع الاختصاص القضائي، من خلال تحليل القضايا والنماذج القانونية المعاصرة التي تتعامل مع هذه التحديات. سيقوم البحث أيضًا بتسليط الضوء على أهم القضايا القانونية التي نشأت نتيجة لتصادم القوانين الدولية مع النظم القانونية الوطنية، مع التركيز على الحالات الدولية البارزة والتطورات القانونية الحديثة.

في النهاية، يهدف البحث إلى تقديم توصيات فعَّالة تسهم في تسوية التنازعات القانونية بين النظم القانونية المختلفة، وبالتالي تعزيز فهمنا للعلاقات الدولية وتحسين آليات التعاون الدولي وتفادي التصادمات القانونية.

مشكلة الدراسة :

في سياق التفاعل المتزايد بين الدول على الساحة الدولية، ينشأ تحدي أساسي يتعلق بتنازع القوانين الدولية وتشعباته الكثيرة، وذلك فيما يتعلق بالتأثير على عمليات التنفيذ وتنازع الاختصاص القضائي. تتجلى هذه المشكلة في تصاعد الصراعات القانونية بين النظم القانونية الدولية والوطنية، والتي تنطلق من تباين المبادئ والأطر القانونية المتبعة في هذه الأنظمة المتنوعة.

يبرز تحديد مسار العمل القضائي وتحديد السلطات القانونية في مواجهة هذا التنازع كمشكلة أساسية تواجه المجتمع الدولي في عصر التفاعل الشديد بين الدول. فالتنازع حول كيفية تنفيذ القوانين الدولية ومن يحمل الاختصاص القضائي في فض المنازعات يشكل تحديًا هيكليًا وعميقًا يستدعي فهمًا دقيقًا وتحليلًا شاملاً.

علاوة على ذلك، تتسارع وتيرة التحولات الاقتصادية والسياسية العابرة للحدود، مما يجعل التفاعل القانوني بين الدول أمرًا حيويًا ومعقدًا. هذا التعقيد يعكس تباين المصالح والقيم بين الدول، مما يضع تحديات إضافية أمام تحقيق توازن بين الحفاظ على سيادة الدول والالتزام بالالتزامات القانونية الدولية.

تلك المشكلة تتسم بتعقيد وتداخل المفاهيم القانونية والتشريعات الوطنية والدولية، مما يتطلب تحليلًا دقيقًا لتأثير هذا التنازع على تطور العلاقات الدولية وتشكيل أسس فعَّالة لتفادي الصراعات القانونية وتعزيز آليات التعاون الدولي.

أهمية الدراسة :

تتسم دراستنا لتأثير تنازع القوانين الدولية على التنفيذ وتنازع الاختصاص القضائي بأهمية بالغة في فهم وتفسير التحديات القانونية الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي. تمثل هذه الدراسة استجابة أمام تزايد الصعوبات التي يواجهها نظام العلاقات الدولية في ظل التفاعل المتنوع بين الدول.

أحد أهم جوانب الأهمية تتجلى في توفير إطار فهم شمولي للعلاقات الدولية الحديثة، حيث يساهم التركيز على تنازع القوانين الدولية في إلقاء الضوء على الديناميات التي تشكل تحديات لتحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والالتزام بالقوانين الدولية.

تتيح هذه الدراسة أيضًا فهم أعمق لكيفية تأثير تنازع القوانين الدولية على عمليات التنفيذ وتحديد الاختصاص القضائي، مما يسهم في تطوير سياق أفضل لفهم وتحليل التحولات القانونية والسياسية الحالية.

بصفة خاصة، تعتبر هذه الدراسة أداة ضرورية للقضاة والمحامين وصانعي السياسات لفهم كيفية التعامل مع التحديات القانونية العابرة للحدود وضبط التفاعل بين الأنظمة القانونية المختلفة. فإذا كانت الدول تسعى لتحقيق التعاون الفعّال والتفاهم المشترك، فإن فهم تأثير التنازعات القانونية يصبح أمرًا ضروريًا لبناء أسس قوية للعلاقات الدولية.

بشكل أكبر، تمثل هذه الدراسة إسهامًا فعّالًا في تطوير الفهم العام لأهمية تحقيق توازن بين الحقوق والالتزامات الدولية، مما يشكل خطوة مهمة نحو تحسين الأمان والاستقرار الدوليين.

أهداف الدراسة :

١. فحص تأثير تنازع القوانين الدولية على عمليات التنفيذ الوطنية.

٢. تحليل تأثير تنازع القوانين الدولية على اختصاص القضاء الوطني.

٣. فهم التحديات القانونية المترتبة على تضارب القوانين الدولية والوطنية.

٤. دراسة الحالات القانونية الدولية البارزة ذات الصلة بتنازع القوانين وتأثيرها.

٥. تحليل الأطر القانونية المعمول بها في التعامل مع التنازع القانوني.

فروض وتساؤلات الدراسة :

١. يؤثر تنازع القوانين الدولية سلباً على تنفيذ الأحكام القضائية ويؤدي إلى تنازع في الاختصاص القضائي بين الدول.

٢. تنازع القوانين الدولية يعيق تنفيذ الأحكام القضائية عبر الحدود الوطنية للدول.

٣. غياب التنسيق بين الأنظمة القضائية الوطنية للدول يؤدي إلى التداخل والتضارب في الاختصاص القضائي في القضايا ذات الطابع الدولي.

٤. يؤدي التنازع في تفسير وتطبيق بنود القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان إلى التأثير سلبًا وبشكل مباشر على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني.

تساؤلات الدراسة

١. هل يؤثر تنازع القوانين الدولية سلباً على تنفيذ الأحكام القضائية ويؤدي إلى تنازع في الاختصاص القضائي بين الدول ؟

٢. هل تنازع القوانين الدولية يعيق تنفيذ الأحكام القضائية عبر الحدود الوطنية للدول ؟

٣. هل غياب التنسيق بين الأنظمة القضائية الوطنية للدول يؤدي إلى التداخل والتضارب في الاختصاص القضائي في القضايا ذات الطابع الدولي ؟

٤. هل يؤدي التنازع في تفسير وتطبيق بنود القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان إلى التأثير سلبًا وبشكل مباشر على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني ؟

منهج الدراسة :

تم استخدام **المنهج التحليلي الوصفي** لمعرفة " اثر تنازع القوانين الدولية على التنفيذ وتنازع الاختصاص القضائي " .

حدود الدراسه :

الحدود المكانية : الوطن العربي .

الحدود الزمانية : ٢٠٠٠-٢٠٢٤.

خطـة الدراسة :

سوف تنتظم خطة الدراسه على النحو التالى عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة كما يلى

الفصل الأول: الاطار النظرى والمفاهيم العلمية .

المبحث الاول : التعريف بالقانون الدولي الإنساني

أولا: تعريف القانون الدولي الإنساني .

ثانيا: نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني

ثالثا: مراحل تدوين القانون الدولي الإنساني

المبحث الثاني : تنازع الاختصاص القضائي .

أولا: التعريف بالاختصاص القضائي الدولي .

ثانيا: الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي للمحاكم

ثالثا: الاختصاص القضائي الدولي والاختصاص التشريعي .

رابعا: قاعدة خضوع الاجراءات لقانون القاضي

المبحث الثالث: أثر تنازع القوانين على تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية .

أولا: مبدأ تنفيذ الأحكام الأجنبية .

ثانيا: عوائق تنفيذ الأحكام الأجنبية .

ثالثا: آليات مواجهة تنازع القوانين في تنفيذ الأحكام

الفصل الثاني: أثر تنازع القوانين على تنازع الاختصاص القضائي .

المبحث الأول: ماهية تنازع الاختصاص القضائي الدولي

أولا: ماهية تنازع الاختصاص القضائي الدولي

ثانيا: أنواع تنازع الاختصاص القضائي .

ثالثا: أسباب تنازع الاختصاص القضائي

المبحث الثاني: آثار تنازع القوانين على تنازع الاختصاص القضائي

أولا: الآثار السلبية لتنازع القوانين على الاختصاص القضائي

ثانيا: سبل مواجهة تنازع الاختصاص القضائي .

ثالثا: دور الاتفاقيات الدولية في تنظيم تنازع الاختصاص القضائي

المبحث الثالث: القانون الدولي الإنساني : مبادئه و آلياته

أولا: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني .

ثانيا: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني

ثالثا: القانون الدولي الإنساني والحربين العالميتين

الفصل الثالث : الاختصاص القضائي الدولي وانعكاساته على حماية حقوق الإنسان في الحرب على فلسطين .

المبحث الأول : ماهية القانون الدولي لحقوق الانسان .

أولا : تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان .

ثانيا: نشأة القانون الدولي لحقوق الإنسان

ثالثا: مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان .

المبحث الثاني: انعكاسات الاختصاص القضائي الدولي على حماية حقوق الإنسان في فلسطين.

أولا : واقع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين .

ثانيا: معوقات اللجوء للمحاكم الدولية في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطينية .

ثالثا: سبل تفعيل الاختصاص القضائي الدولي لحماية حقوق الإنسان في فلسطين.

رابعا: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بجرائم حقوق الإنسان .

خامسا: صور تنازع القانون الدولي في القضية الفلسطينية .

سادسا: انعكاسات تنازع القوانين على الحقوق الفلسطينية .

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة، يتضح بوضوح أن تنازع القوانين الدولية على التنفيذ وتنازع الاختصاص القضائي يشكلان تحديين أساسيين يطرحان تساؤلات حيوية حول كيفية تحقيق التوازن بين سيادة الدول والالتزام بالقوانين الدولية. توفير إطار فهم شامل لتلك التحديات يعزز الوعي بضرورة تحسين الأمان الدولي وفهم أفضل للديناميات القانونية العابرة للحدود.

من خلال تحليل النتائج والمشاهدات، يظهر بوضوح أن هناك حاجة ملحة للتفكير في وسائل تحسين آليات التعاون الدولي وفهم التأثير الكامن لتنازع القوانين على النظم القانونية الوطنية. يشير التركيز على القضايا القانونية المعاصرة إلى ضرورة تطوير التشريعات وتكامل الأنظمة القانونية لتسهيل التعايش بين الأنظمة الوطنية والقوانين الدولية.

بناءً على هذه الاستنتاجات، يتعين علينا العمل المستمر نحو تعزيز آليات فعَّالة لحل التنازعات القانونية وتحقيق توازن يحفظ سيادة الدول ويعزز التعاون الدولي. يأتي دور القضاة وصانعي السياسات لتبني توصيات هذه الدراسة وتفعيلها في سياق القرارات والسياسات الوطنية والدولية.

في النهاية، يعكس هذا البحث جهودًا مستمرة لتعزيز فهمنا للتفاعلات القانونية الدولية ولتوجيه الاهتمام نحو تحقيق توازن فعَّال يعزز استقرار العلاقات الدولية ويحقق العدالة القانونية.

النتائـج :

١. إن تنازع القوانين الدولية يشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في دولة ما داخل إقليم دولة أخرى.

٢. يؤدي تنازع القوانين إلى صعوبة تحديد المحكمة المختصة بنظر المنازعات ذات الطابع الدولي مما يتسبب في تنازع الاختصاص القضائي.

٣. تباين المعايير المتبعة لتنظيم الاختصاص القضائي في القوانين الوطنية للدول من أبرز مسببات تنازع الاختصاص.

٤. غياب اتفاقيات دولية بين الدول لتوحيد قواعد تنفيذ الأحكام الأجنبية يزيد من صعوبة مواجهة مشكلة تنازع القوانين.

٥. هناك حاجة ماسة لوضع ضوابط دولية موحدة لتنظيم قواعد الاختصاص القضائي في المسائل المدنية والتجارية ذات الطابع الدولي.

٦-يؤدي التنازع في تفسير وتطبيق بنود القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان إلى التأثير سلبًا وبشكل مباشر على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني.

التوصيات :

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يتم اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في التغلب على التحديات المتعلقة بتنازع القوانين الدولية على التنفيذ وتنازع الاختصاص القضائي:

١. **تعزيز التعاون الدولي:** دعم آليات تعاون أكثر فعالية بين الدول على المستوى القانوني يعزز فهمًا أعمق للتحديات القانونية المشتركة ويسهم في تقديم حلاً مستدامًا.

٢. **تعزيز التنسيق بين النظم القانونية:** تشجيع الدول على تحسين التنسيق بين الأنظمة القانونية الدولية والوطنية لضمان التكامل والتوازن بين القوانين المحلية والدولية.

٣. **تطوير آليات لحل النزاعات:** إقامة آليات فعَّالة لتسوية التنازعات القانونية بين النظم القانونية المختلفة، مما يقلل من حدوث الصراعات ويسهم في الحفاظ على السلم والأمان الدوليين.

٤. **تحسين التشريعات الوطنية:** تشجيع الدول على تطوير وتحسين التشريعات الوطنية لتكون أكثر توافقًا مع الالتزامات القانونية الدولية، وذلك لتجنب التنازعات وتسهيل تنفيذ الاتفاقيات الدولية.

٥. **تعزيز التدريب القانوني:** دعم تطوير برامج تدريب للقضاة والمحامين لفهم أفضل للقضايا ذات الطابع الدولي وكيفية التعامل مع التحديات القانونية المعاصرة.

٦. **الترويج للوعي الدولي:** تشجيع المؤسسات التعليمية والإعلام على نشر الوعي بأهمية التعاون الدولي وفهم التأثير القانوني لتنازع القوانين على المستوى الوطني والدولي.

تلك التوصيات تهدف إلى تعزيز التفاعل البناء بين الأنظمة القانونية المختلفة وتحسين التعاون الدولي لتحقيق توازن فعَّال ومستدام بين سيادة الدول والالتزام بالقوانين الدولية.

المراجع :

١- تنازع القوانين، د. عكاشة محمد عبدالعال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠

٢- مبادئ القانون الدولي الخاص، د. أحمد عبدالكريم سلامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠

٣- التنفيذ الجبري للأحكام الأجنبية، د. هشام علي صادق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٦

٤- تنازع القضاء وتنازع القوانين، د. أنور سلطان، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦

٥- القانون الدولي الخاص، د. سامي بديع منصور، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢

٦- مبادئ القانون الدولي الخاص الليبي، د. مصطفى كمال طه، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ٢٠٢٠

٧- أصول المرافعات المدنية الدولية، د. عادل عبدالعزيز الشيخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧

٨- تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، د. عبدالرحمن أرسلان، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٨

٩- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص الليبي، د. الصديق أحمد النيهوم، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ٢٠٢١

١٠- الوجيز في تنازع القوانين، د. هاني محمد مصطفى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩

١١- القانون الدولي الخاص، د. عبدالرحمن جاد الحق، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨

١٢- التنفيذ الجبري للأحكام الأجنبية، د. محمد محمود عنب، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، ٢٠٢١

١٣- الوجيز في القانون الدولي الخاص الإماراتي، د. هلالي عبداللاه أحمد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠

١٤- الأحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية الدولي، د. رمضان إبراهيم عالم، الدار العلمية الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢

١٥- مبادئ القانون الدولي الخاص، د. محمد السعيد الدقاق، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٩

١٦- أحكام التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية، د. أحمد مسلم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠

١٧- الوسيط في القانون الدولي الخاص، د. وجدي راغب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١

١٨- مبادئ القانون الدولي الخاص وفقا لأحدث التشريعات العربية، د. ماجد راغب الحلو، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧

١٩- دروس في القانون الدولي الخاص، د. بشير العمري، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٤

٢٠- مبادئ القانون الدولي الخاص السوري، د. ناريمان عبدالقادر، دار الحامد للنشر، دمشق، ٢٠١٠

٢١- التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، د. أحمد خليل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٩

٢٢- الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص الأردني، د. عدنان السرحان، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٢١

٢٣- قواعد الاختصاص القضائي في التشريع الدولي الخاص الأردني، د. هيثم حليم غازي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٧

٢٤- الاختصاص القضائي الدولي، د. سامي بديع منصور، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٨

٢٥- مبادئ القانون الدولي الخاص، د. عارف مخيمر الزعبي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤

٢٦- الموجز في القانون الدولي الخاص، د. جمال عبدالرحمن محمد علي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١

٢٧- القانون الدولي الخاص، د. عكاشة عبدالعال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠

٢٨- الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، د. مصطفى كامل طه، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧

٢٩- أصول المرافعات المدنية والتجارية الدولية، د. حسني عبدالصمد موسى، دار وائل للنشر، عمّان، ٢٠١٩

٣٠- أحكام التنفيذ الجبري للأحكام والمحررات الرسمية الأجنبية، د. محمد كامل مرسي، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٦٥ .